

أبوظبي تحاصر تداعيات كورونا على الشركات والأفراد

تسهيلات وحوافز ودعم شامل لشركات القطاع الخاص والأسواق المالية

وسعت أبوظبي إجراءاتها لإطفاء تداعيات انتشار فيروس كورونا على القطاع الخاص والشركات الصغيرة والأسواق المالية والأفراد بتخصيص 2.45 مليار دولار بعد يومين من إعلان مصرف الإمارات المركزي عن حزمة تخفيف بقيمة 27 مليار دولار.

أبوظبي - أطلقت إمارة أبوظبي أمس مجموعة إجراءات عاجلة تضم 18 مبادرة جديدة لتخفيف أثر تفشي فيروس كورونا المستجد على القطاعات الاقتصادية وشركات القطاع الخاص والأفراد.

وكشفت حكومة أبوظبي عن تخصيص 9 مليارات درهم (2.45 مليار دولار) في 3 برامج رئيسية لحماية القطاع الخاص والأسواق المالية والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى سلسلة واسعة من التسهيلات والحوافز.

وقررت حكومة أبوظبي أيضاً إلغاء عدة رسوم وتخفيضات تشمل رسوم تسجيل العقارات والشركات الجديدة وجميع الرسوم السياحية والبلدية لقطاعي السياحة والترفيه لهذا العام. وأعلنت عن دعم الكهرباء والمياه للمواطنين والقطاعات التجارية والصناعية، ودعم رسوم توصيل الكهرباء للشركات الناشئة حتى نهاية العام، إلى جانب إعفاء جميع الأنشطة التجارية والصناعية من رسوم التوثيق لهذا العام.

وتعهدت بدفع جميع الالتزامات الحكومية المتفق عليها والفاوتير للشركات خلال 15 يوم عمل، وخفض رسوم تأجير الأراضي الصناعية بنسبة 25 بالمائة لل عقود الجديدة وإعفاء المركبات التجارية من رسوم التسجيل حتى نهاية العام. وهوت مؤشرات الأسهم في بورصتي دبي وأبوظبي بشكل حاد من انتشار فيروس كورونا، حيث تراجع مؤشر سوق دبي بنحو 30 في المائة في حين فقد المؤشر الرئيسي لبورصة أبوظبي نحو 25 في المائة متأثر أيضاً بتداعيات انحدار أسعار النفط.

والتحقت بورصة دبي أمس بنظيرتها في أبوظبي بإغلاق قاعة



الشيخ محمد بن زايد
وجهت باستمرار جميع
المشاريع الرأسمالية وعدم
إلغاء أو تأجيل أي مشروع
في إطار الأجندة التنموية
لأبوظبي

وقال ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان على موقع تويتر إن السلطات في الإمارات العربية المتحدة ستدعم الاقتصاد عبر تسهيل القوانين والتشريعات الاستثمارية. وأضاف الشيخ محمد بن زايد "وجهت باستمرار جميع المشاريع الرأسمالية حسب الخطط المعتمدة وعدم إلغاء أو تأجيل أي مشروع في إطار الأجندة التنموية لأبوظبي". وأوضح المكتب الإعلامي لحكومة أبوظبي أنه سيتم ضخ 5 مليارات درهم



تطبيق تداعيات كورونا

وأوضح البنك المركزي في بيان أن المشتريين سوف يستفيدون "لأول مرة من كونهم سيكونون مطالبين بدفع قدر أقل من رأس مالهم الخاص عند شرائهم عقارا للمرة الأولى".

وأكد أنه سوف يراجع الحدود "التي تضع سقفاً أقصى لاكتشاف البنوك على القطاع العقاري... فعندما يبلغ الاكتشاف ما يعادل 20 في المائة من محفظة قروض البنوك، مقاسة بالاصول المرجحة بالمخاطر، سيُسمح للبنوك بزيادته إلى 30 في المائة، ولكن سيُطلب منها الاحتفاظ بمزيد من رأس المال".

وقال المصرف المركزي إنه أصدر أيضاً لوائح وتعليمات جديدة لدعم الشركات والزبائن المتعاملين بالتجزئة والذين تضرروا بسبب انتشار كورونا.

في منح إعفاء مؤقت لعملائها من شركات القطاع الخاص وعملائها من الأفراد، الذين تعرضوا لمخاطر النقص المؤقت في التدفقات النقدية بسبب تفشي فيروس كورونا.

وأضاف أن الخطة "تهدف إلى معالجة هذا الأمر من خلال توفير مساعدة للعملاء ومنح تمويل بتكلفة صفرية للبنوك". وأشار إلى إجراءات أخرى منها أن المصرف المركزي "سيقوم بتخفيض مبالغ رأس المال التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها مقابل قروضها الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 15 إلى 25 في المائة، وزيادة نسب القرض حالياً على قروض الرهن الممنوحة لمشتري المنازل للمرة الأولى".

2.45
مليار دولار حزمة دعم أبوظبي
تضاف إلى خطة الدعم الاتحادية
البالغة 27 مليار دولار

المركزي السبت بقيمة 100 مليار درهم (27 مليار دولار) لاحتواء تداعيات فيروس كورونا.

وتتألف الخطة من اعتماد مالي يصل إلى 50 مليار درهم، مخصصة لمخج قروض وسلف مضمونة بتكلفة صفرية للبنوك العاملة بالدولة، إضافة إلى 50 مليار درهم يتم تحريرها من رؤوس الأموال الوافية الإضافية للبنوك.

وقال المصرف إن على البنوك المشاركة في الخطة باستخدام التمويل

التداول كإجراء احترازي لمواجهة انتشار فيروس كورونا، وأغلق مؤشر سوق دبي أمس على انخفاض 6.14 في المائة في حين تراجع مؤشر سوق أبوظبي بنسبة 7.83 في المائة.

وشهدت أبوظبي إغلاق المراكز الترفيهية ووجهات جذب سياحية رئيسية السبت، بما في ذلك متحف اللوفر أبوظبي وعالم فرياري أبوظبي. وذكرت وكالة أنباء الإمارات الرسمية أن الإمارات ستوقف إصدار تأشيرات الدخول، باستثناء تلك المخصصة للدبلوماسيين الأجانب، اعتباراً من اليوم الثلاثاء.

وتضاف حزمة الدعم الخاصة بإمارة أبوظبي إلى خطة الدعم الاتحادية الشاملة التي أعلنتها مصرف الإمارات

الأردن يعزز السيولة ويؤجل سداد القروض

المساهمات السنوية التي تدفعها لهيئة، وكان مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي حازم رحاحلة ورئيس غرفة تجارة عمان خليل الحاج توفيق قد حثا الحكومة على إيجاد آلية لتسهيل استيفاء اشتراكات الضمان الاجتماعي لمنشآت القطاع الخاص في ظل التدابير الاحترازية للوقاية من كورونا.



نائل الكباريتي

القرارات جاءت في
توقيت مهم لتجاوز أي
ضغوط مالية معتملة

وأكد رحاحلة خلال اجتماع عقد الأسبوع الماضي أنه تم تحويل خدمات المؤسسة المقدمة للجمهور والمؤمن عليهم بشكل إلكتروني وتوفير رقم اتصال مباشر لمتابعة وإنهاء معاملات المؤمن عليهم والمرجعين الذين لا تستدعي مراجعتهم الفروع المنتشرة في كافة أنحاء البلاد.

وأكد الرحاحلة أهمية تكاتف وتفصيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمواجهة الظروف الاستثنائية الحالية واستعداد المؤسسة لتقديم أي تسهيلات ممكنة للقطاع الخاص بما يضمن استمرارية عمله ودوره الاقتصادي.

وقال الحاج توفيق، إن "غرفة تجارة عمان كانت أعلنت حالة الطوارئ لمواجهة الأضرار التي لحقت بالقطاعات التجارية والخدمية جراء أزمة فيروس كورونا".

وأشار إلى أن حوالي 54 ألف عامل في السياحة قد يتأثرون بهذه الأزمة ويحتاج القطاع إلى دعم للتعافي والنهوض مجدداً.

القطاعات الاقتصادية على الاستثمار ببدء عملها وبخاصة تزويد السوق المحلية بالبضائع والسلع الطيران والسياحة وإغلاق الحدود".

وأضاف، أن هذه القرارات ستعكس إيجاباً على نشاط القطاعات الاقتصادية بما يمكنها من مواصلة أعمالها والتخفيف من التأثيرات السلبية لتداعيات انتشار الفيروس عالمياً والتخوفات من عرقلة حركة التجارة.

وأكد على ضرورة اتخاذ المزيد من القرارات التي تساهم في مساعدة

ونكرت لجنة عمليات السوق المفتوحة في المركزي في بيان أنها خفضت أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة

أساس على جميع أدوات السياسة النقدية 75 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة اعتباراً من اليوم الثلاثاء.

كما اتخذت اللجنة خطوة خفض سعر فائدة إعادة الخصم من 4.5 في المائة إلى 3.5 في المائة سنوياً، وكذلك خفض سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة من 4.25 في المائة إلى 3.25 في المائة سنوياً.

وفي أعقاب هذه القرارات، سارعت هيئة تنشيط السياحة لاتخاذ إجراءات للتخفيف من الأعباء المالية على أعضاء الهيئة، بسبب ما يتعرض له القطاع من أضرار بسبب أزمة كورونا.

وقال رئيس الهيئة عبدالرزاق عربيات، إن "مجلس إدارة الهيئة، ممثلاً برئاسة إدارته ووزارة السياحة والآثار مجد شويكة، سيتخذ جملة من الإجراءات منها العمل على تأجيل المستحقات والمساهمات المالية على أعضاء الهيئة كافة".

وكانت قد طالبت الجمعيات السياحية من الوزارة والهيئة بتأجيل

بداً في بعض القطاعات التجارية والخدمية تتأثر بحالة عدم اليقين التي يعيشها الاقتصاد العالمي وتوقف حركة الطيران والسياحة وإغلاق الحدود".

وأضاف، أن هذه القرارات ستعكس إيجاباً على نشاط القطاعات الاقتصادية بما يمكنها من مواصلة أعمالها والتخفيف من التأثيرات السلبية لتداعيات انتشار الفيروس عالمياً والتخوفات من عرقلة حركة التجارة.

وأكد على ضرورة اتخاذ المزيد من القرارات التي تساهم في مساعدة



محاولات لحماية التوازن في السوق

أساساً بسياسات اقتصادية ومالية بالية.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية لرئيس غرفة تجارة الأردن العين نائل الكباريتي، قوله أمس إن "القرارات التي اتخذها البنك المركزي مهمة لأنها تهدف إلى مساعدة القطاعات الاقتصادية على تجاوز أي أضرار أو ضغوط مالية قد تنتج بفعل تداعيات فيروس كورونا".

وأوضح الكباريتي في بيان أن "قرارات المركزي جاءت في توقيت مهم،

سارعت السلطات المالية الأردنية لاتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا على الأنشطة الاقتصادية عبر تعزيز السيولة في السوق المحلية وتأجيل سداد كافة القروض وخفض تكاليف التمويل، في محاولة لتخفيف آثارها التي تقامت بشكل متسارع على نطاق عالمي.

عمان - رحبت الأوساط الاقتصادية الأردنية أمس بحزمة القرارات التي اتخذها البنك المركزي للمساعدة في حماية الاقتصاد "مؤقتاً" من تداعيات تفشي فيروس كورونا في البلاد. وبدأ سريان القرارات أمس بعد يوم من إعلان السلطات تسجيل 6 حالات جديدة للفايروس، أربعة منها لسياح فرنسيين واثنين لمواطنين أردنيين، عقب حالة وحيدة تم الإعلان عن شفاؤها سابقاً.

وفي تحرك لتطبيق الأزمة، قرر المركزي تأجيل سداد الأقساط المستحقة المالية على الأفراد والشركات والمؤسسات وجدولة القروض والسماح بتقسيتها دون أي فوائد حتى نهاية 2020.

ووفق بيان صادر عن المركزي الأحد الماضي، فقد قرر البنك كذلك تأجيل سداد قروض أسواق التجزئة والسماح بتقسيتها دون زيادة على الفوائد.

وأوضح أن القرارات تأتي في ضوء التطورات العالمية المتسارعة الناتجة عن أثر فيروس كورونا وما يشهده من تحديات للاقتصاد الوطني.

ولم يكتف المركزي بتلك الخطوة، بل قرر ضخ سيولة إضافية للاقتصاد بقيمة 550 مليون دينار (775.5 مليون دولار)، من خلال تخفيض الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع لدى البنوك من 7 في المائة إلى 5 في المائة.

وهذه هي المرة الأولى التي يخفض بها البنك المركزي الاحتياطي النقدي الإلزامي منذ عام 2009.